

تحرك عاجل**أفرجوا عن صحفي حُكم عليه بالسجن خمس سنوات**

في 2 أبريل/نيسان 2022، حكمت محكمة سيدي امحمد في الجزائر العاصمة على الصحفي البارز إحسان القاضي بالسجن خمس سنوات، منها سنتان مع وقف التنفيذ، وبغرامة قدرها 700,000 دينار جزائري (حوالي 5,150 دولار أمريكي)، كما أمرت المحكمة بجل الشركة الإعلامية التي يمتلكها، وهي واحدة من آخر المنافذ الإعلامية المتبقية في البلاد، وبتغريمها 10 ملايين دينار جزائري (حوالي 73,862 دولار أمريكي). وقد أُدين إحسان القاضي بتهمته "تلقي أموال للقيام بالدعاية السياسية"، و"تعريض أمن الدولة للخطر"؛ وتأتي هاتان التهمتان فقط جراء استثماره أموال أرسلتها إليه ابنته في شركته الإعلامية، وممارسة عمله كصحفي. ويُعتبر الحكم الصادر ضد إحسان القاضي انتهاكاً صريحاً لحقه في حرية التعبير، وهو أحدث مثال على نزوع السلطات الجزائرية إلى تشديد قبضتها على الأصوات المنتقدة وعلى وسائل الإعلام المستقلة. ومن ثم، ينبغي الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، وإلغاء الحكم الصادر ضده.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية الجزائرية

عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد الصديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

الفاكس: +213021691595

البريد الإلكتروني: President@el-mouradia.dz

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد...

نبعث إلى فخامتكم بهذه الرسالة للتعبير عن قلقنا الشديد بشأن الحكم على الصحفي إحسان القاضي بالسجن خمس سنوات وبغرامة قدرها 700,000 دينار جزائري (حوالي 5,150 دولار أمريكي) استناداً إلى تهمتين مُلفقتين

ومُبهمَتَيْن تُستخدم لتجريم العمل الصحفي.

ففي 2 أبريل/نيسان 2022، أدانت محكمة سيدي امحمد الابتدائية في الجزائر العاصمة الصحفي إحسان القاضي بتهمة "تلقي أموال للقيام بالدعاية السياسية"، وتهمة "تعريض أمن الدولة للخطر"، بموجب المادة 95 والمادة 95 مكرر من قانون العقوبات على التوالي. وقد ذكر محامي إحسان القاضي أن هاتين التهمتين تتعلقان بأموال أرسلتها ابنة الصحفي إليه واستثمرها في شركته الإعلامية، ولا يُعد هذا العمل جريمة جنائية بموجب القانون الجزائري. ولم تقدّم المحكمة أي أدلة على أن الشركة الإعلامية التي يمتلكها إحسان تقوم بدعاية سياسية، ولا على أنها تعرض أمن الدولة للخطر، مما يعني أنه لا أساس للتهمتين الموجهتين إليه.

كما أمرت محكمة سيدي امحمد، يوم 2 أبريل/نيسان 2023، بحل الشركة الإعلامية التي يمتلكها إحسان القاضي، وهي شركة "إنترفيس ميديا" (Interface Media)، التي تدير راديو أم (Radio M) ومغريب امرجون (Maghreb Emergent)، وقضت بأن تدفع الشركة غرامة قدرها 10 ملايين دينار جزائري (حوالي 73,862 دولار أمريكي) تعويضًا عن الأضرار التي لحقت بسلطة ضبط السمعي البصري الجزائرية، وذلك بعد أن رفعت السلطات دعوى مدنية ضد شركة إنترفيس ميديا بتهمة "استغلال خدمة اتصال سمعي بصري دون الحصول على الرخصة". ويُعد هذا الحكم أحدث مثال، في سلسلة طويلة من الأمثلة، على لجوء السلطات الجزائرية إلى تقييد حرية الإعلام ومعاكبة الأصوات المعارضة.

اعتقل مسؤولو أمن يرتدون ملابس مدنية إحسان القاضي في منزله، بدون إذن رسمي، يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2022. وجاء اعتقاله بعد أن نشر مقالًا عن توقعاته للانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2024، عرض فيه دور الجيش الجزائري في قمع حرية التعبير. وسبق للسلطات الجزائرية أن استهدفت إحسان القاضي عدة مرات من خلال المضايقات القضائية والاستجابات بشأن عمله الصحفي. ولا يزال إحسان القاضي مُحْتَجَرًا في سجن الحراش بالجزائر العاصمة.

وبناءً على ما سبق، نهيب بفخامتكم أن تضمنوا الإفراج فورًا ودون قيد أو شرط عن إحسان القاضي، وإلغاء الحكم الصادر ضده. كما نناشدكم بإنهاء حملة القمع والرقابة المستهدفة ضد وسائل الإعلام المستقلة والصحفيين المستقلين في الجزائر من خلال مواد مُبهمَة الصياغة من قانون العقوبات تُستخدم لانتهاك الحق في حرية التعبير.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

إحسان القاضي صحفي ومؤسس ومدير شركة "إنترفيس ميديا"، التي تشمل محطة راديو إم الجزائرية وموقع مغرب امرجون الإخباري. وقد كتب إحسان القاضي عدة مقالات تنتقد صراحةً السلطات الجزائرية، التي ردت بمضايقته واستهداف المنصّتين الإعلاميتين اللتين يديرهما. فقد حُجِبَ الموقعين الإلكترونيين لكل من راديو إم ومغرب امرجون داخل الجزائر في عام 2020. ودأبت أجهزة الأمن، عدة مرات منذ عام 2021، على استدعاء إحسان القاضي إلى مركز عنتر الأمني حيث خضع للاستجواب.

وبعد أن اعتقل مسؤولو الأمن إحسان القاضي في منزله، يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2022، اقتادوه مُكَبَّلَ اليدين إلى مكاتب منصّتيه الإعلاميتين، وأمروا الموظفين بالمغادرة، وصادروا أجهزة كمبيوتر وغيرها من الأغراض وأغلقوا الأبواب بالشمع الأحمر، دون تقديم تفسير لهذا الإجراء أو إبلاغه بالادعاءات التي كانت أساسًا للقبض عليه. واحتجز مسؤولو الأمن إحسان القاضي لمدة خمسة أيام، استجوبوه خلالها عن منشوراته.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول 2022، أمر قاضي تحقيق في محكمة سيدي امحمد الابتدائية في الجزائر العاصمة باحتجاز إحسان القاضي في سجن الحراش بعد أن وجّه له وكيل الجمهورية عدة تهم بموجب قانون العقوبات، من بينها تلقي أموال "من المحتمل أن تعرّض أمن الدولة للخطر"، وتلقي أموال من مصدر خارجي "للقيام بالدعاية السياسية"، وتوزيع أو بيع مواد بغرض الدعاية "من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية"، وهي تهمة أُسْقِطت لاحقًا. كما وجّه إليه القاضي اتهامًا استنادًا إلى الأمر رقم 3-77، الصادر عام 1977، الذي يتطلب إذنا مسبقًا من الوالي أو وزير الداخلية لمبادرات جمع التبرعات. وفي 15 جانفي/كانون الثاني 2023، جدّد قاضٍ في محكمة سيدي امحمد قرار الحبس المؤقت الصادر بحق إحسان القاضي، وذلك بدون حضور محاميه، ما يُعد انتهاكًا لحقه في محاكمة عادلة.

وقد سبق أن حُوكِمَ إحسان القاضي أمام محكمتين في الجزائر، في فيفري/شباط ومارس/آذار 2022، بتهمة "الإرهاب" وبتهم أخرى لأنه كان على اتصال مع كل من زكي حناش وطاهر خواص، وهما من المدافعين عن حقوق الإنسان واحتُجِزا في الجزائر لعدة أسابيع. وقد أُسْقِطت هذه التهم عن إحسان القاضي لاحقًا، ولكن في جوان/حزيران 2022، حُكِمَ عليه بالسجن ستة أشهر في قضية ثالثة، بسبب مقال كتبه في عام 2021 عن دور حركة رشاد غير المعترف بها في الحركة الاحتجاجية المعروفة باسم الحراك، وذلك بعد شكوى ضده من وزير الاتصال.

وتُعد أحدث محاكمة لإحسان القاضي استمرارًا لموجة القمع في الجزائر الذي تضاعف على مدى العامين

الماضيّين، حيث تستهدف السلطات الجزائرية بلا هوادة الصحفيين والمنتقدين المستقلين. وما من دلائل على تراجع حملة القمع التي تشنها السلطات الجزائرية على الأصوات المنتقدة. ففي العامّين الماضيّين، تعرّض ما لا يقل عن 280 شخص من الصحفيين والمدوّنين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان للمضايقة وللسجن بشكل غير مشروع بتهم تتعلق بممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 6 جوان/حزيران 2023
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: إحسان القاضي (صيغ المذكر).